

ضجةٌ في بعلبك:

هل من حق المجتمع أن يدافع عن نفسه؟

جعفر المهاجر

باسمه تعالى..

لو كان الفكر مبسوط اليد، وكان أهله شاكي الأقلام والصحائف، متأهين للتدخل عندما يدعوا الداعي، - لكان ما حدث في بعلبك يوم السبت 5 / 2 / 1994 حقيقاً بأن يثير بينهم أكثر من موضوع للبحث والتأمل، تستحق أن تشغل الأفكار والأقلام والصحف. لأن القضية تتصل بما هو من صميم شؤون المجتمع ونظم أمره وسياسته. ولما تركوا الكلام بغير أهله، يخوضون فيه وحدهم مشرقين ومغربين. كل يدلي فيه حسب ما تسوّل له نفسه ويقوده هواه. كان يجب أن يبدأ أهل القانون والعلوم الاجتماعية نقاشاً فيما بينهم، وعلى مرأى ومسمع من الناشس، حول الواقعة وخلفياتها من تاريخ المنطقة الخاص وتجاربها. وبذلك يأخذ الفكر والحقائق الاجتماعية والتشريعية دورها الذي تستحقه في قيادة مذاهب الناس ومواقفهم من هذا الحدث الغني بالدلالات. وعلى كل حال، فإن الآوان لم يفت. وما يزال هذا الواجب قائماً أداء.

فلنراجع مسلسل الأحداث.

- ١ - تقع جريمة مهولة، يسقط فيها ثلاثة قتلى: أم وطفلاها. فضلاً عن جريحين هما طفل ثالث وخدام المنزل. ويلقى القبض على القاتل في حالة تشبه التلبس بالجريمة. ويعترف اعترافاً كاملاً. ولم تُعرف الأسباب الحقيقية وراء الجريمة.
- ٢ - أول تداعيات الجريمة، أن وجدت ثلاث عائلات كبرى نفسها متورطة في نزاع لم يكن لها يد في أسبابه. وحدثت استنفارات واستنفارات مضادة. وكان من الواضح أن الوضع الأمني في المنطقة على شفا اختلال كبير. الله وحده يعلم إلى ما كان سيؤدي وبمن سيؤدي.
- ٣ - تنادى فريق من فقهاء وسياسيي المنطقة لتلافي الخطر القادم. وأجروا اتصالاً مباشراً بجميع الأطراف بغية التهدئة. ثم اتسعت الاتصالات لتشمل مسؤولين أمنيين رسميين. ونتيجة التداول قر الرأي على أن لا مخرج من الأزمة إلا بتسليم القاتل إلى الشرع الحنيف، لإيقاع العقاب العادل به. وصادقت أطراف النزاع جميعها على هذا المخرج.

٤ أُعدم القاتل. وتبادل وجوه العائلات الثلاث الزيارات، في جو أقرب ما يكون إلى الودي. وكان ذلك بمثابة إعلان بأن القضية قد طويت نهائياً.

الرأي العام المحلي أعرب عن تقديره الكبير للسرعة والحزم والحنكة التي تمت بها معالجة الأزمة. أما الدولة فقد اختلفت ردود فعلها، من استنكار مطلق من وزير العدل والإعلام، لسبب واضح هو أن إيقاع العقاب من صلاحية القضاء الرسمي وحده. إلى استنكار مبدئي، لكنه مقرون بالاحترام والتفهم من وزير الداخلية.

من الممكن التوسّع في تحليل أسباب هذا التباين في رأي والموقف. ولكننا نكتفي الآن بالإشارة إلى أن كلاً من وزير العدل والداخلية قد نظر إلى الموضوع من موقعه. الأول عبّر عن الغضب والاستهجان لتجاوز المؤسسة القضائية التي يمثلها في السلطة التنفيذية. أما الثاني فلا ريب أنه شعر بالراحة لانفراج الأزمة، التي كانت ستثقل كاهله لو انفجرت. وذلك كله مفهوم ومن طبيعة البشر. ولكن لا شك أنه كان من الأفضل كثيراً، للدولة على الأقل، أن نسمع من رجالها ما يعبر عن موقف موحد.

في الصحافة الأجنبية، رصدنا حتى كتابة هذه السطور تعليقاً يقول، والعهد على القاتل، أن ما حدث دليل على أن الشعب اللبناني لا يثق بالقضاء الرسمي. قاض عدلي كبير قال للكاتب، أنه بوصفه قاضياً، وعارفاً بنظرة الناس إلى القضاء، يتفهم تماماً الأسباب التي دعت المعنيين بالأزمة إلى تجاوزه. وفي رأيه أن العلة ليست في القانون ولكن في القيم عليه. وضرب على ذلك مثلاً، أنه في مثل هذه الجريمة، فإن القانون ينص على أنه يجب على محكمة الجنايات أن تظل في حالة انعقاد، حتى صدور الحكم على الجاني. ولكنه لا يتذكر أن ذلك قد حدث مرة واحدة.

وردود الفعل ما تزال تترى. ولكنها عموماً لا تخرج عمّا استقرأناه. من الخطأ والتسرع القول إن تجاوز السلطة الرسمية في معالجة الأزمة، وطريقة حلها، بما فيه إعدام القاتل، يندرج في سياق طويل من انهيار سلطة الدولة إبان الحرب الأهلية وبسببها، ونشوء سلطات بديلة على هذه الرقعة أو تلك. هذا تبسيط كبير ومخل للأمر. وتجاهل أو جهل بالتاريخ الخاص للمنطقة، ولتجربتها المزمنة والفاشلة مع الدولة، خلال مختلف العهود. وعلى قدر مساوٍ من الجهل أو التجاهل إلقاء اللوم كله على التركيبة العشائرية للمنطقة وعلى تقاليدها. ومن المثير للأسى حقاً، أن عامة السياسيين الذين علقوا

علناً على الحدث، لم يخرجوا على أحد هذين النهجين أو كلاهما معاً. مما ترك السامعين يعتقدون أن الجريمة هي جريمة المنطقة برمتها. بل أن أحد هؤلاء لم يجد أي حرج في القول علناً كلاماً مؤداه، هذه هي بعلبك، فماذا نفعل؟

لست أجد شبيهاً لهذا الفهم، إلا موقف طبيب يدين مريضه لمجرد أنه مريض. فكيف إذا كان الطبيب نفسه مسؤولاً عن المرض، أو عن استمراره على الأقل. ومما يعزز هذا التشبيه أن وظيفة السياسي تشبه في بعض وجوهها وظيفه الطبيب. من حيث إنه ليس مهماً أن يختار الطرف الذي يعملان فيه. فإن واتت، وإلا شتم وأدار ظهره ومضى لاعتناً بالتخلف والجهل والمتخلفين والجاهلين.

من المعلوم عند أهل الدراسات الاجتماعية، أن المجتمع لا يخلق مؤسساته وبناءه الاجتماعية عبثاً، بل لإنها ضرورية لاستمراره. ومن ذلك العائلة فالعشيرة والقبيلة، بوصفها جميعها رابطة دم. إلى الدولة، بوصفها رابطة تقوم على العقيدة أو العقد الاجتماعي، تتجاوز الرابطة الطبيعية. وليس من العسير أن تتعايش هذه المؤسسات، وأن تكون الصغرى منها جزءاً من الكبرى، وعنصراً من عناصر قوتها وتماسكها. وغني عن البيان، أن قوة وتماسك البنى الاجتماعية هو شرط من شروط تماسك المجتمع وقوة مؤسساته الكبرى حتى الدولة.

المشكلة والتخلف هما في التثيت. الذي يعني فيما يعني أن تبقى العشيرة تتولى ما غدا من وظيفة الدولة بعد قيامها. ومن ذلك حماية أعضائها، وإيجاد الروادع التي تحول دون الإخلال بأمنهم. والثأر من جملة هذه الروادع. لكن هذه النقلة هي من مهمة الدولة. التي عليها أن تثبت بالفعل، أن البنى القديمة وروادعها لم تعد ضرورية. وأنها تؤدي مهمتها بشكل أفضل. وعند ذلك تزول تلقائياً، مانحة مكانها للدولة ومؤسساتها، بوصفها تنظيمياً متقدماً للمجتمع.

هنا بالضبط النقطة التي فشلت عندها الدولة. لست أريد أن أخوض في تفاصيل السياسة البائسة والقصيرة النظر التي مارستها الدولة في البقاع الشرقي خلال مختلف العهود. ولكن لا بد من الإشارة إلى أن العهد الشهابي على وجه التخصيص، مسؤول عن تعزيز الوضع العشائري في المنطقة، ابتغاء توظيفه في إيصال المحسوبين عليه إلى البرلمان. وفي ضل هذه السياسة جرى تحويل المنطقة إلى مزرعة للمخدرات، عادت على نافذين، من سياسيين

ورجال أجهزة، بثروات طائلة. وتداعيات هذه السياسة البائسة كثيرة جداً، وما تزال فاعلة حتى اليوم.

من هنا نقول، إنه بالنسبة لمنطقة محرومة مستلبة كالبقاع الشرقي فإن للقانون وبسطه وظيفة تنموية. والقانون ليس حبراً على ورق. وليس مجرد مادة نتدارسها في المعاهد ونثبتها في الكتب. ولكنه أيضاً أجهزة ومؤسسات كفوءة ومعززة ونظيفة، وسياسة مؤاتية، ونية طيبة. في غياب هذه معاً، فإن من حق المجتمع أن يدافع عن نفسه ضد كل ما ومن يهدد بالإخلال بأمنه بالوسائل الميسورة لديه. وإن فيها استعرضناه من مسلسل أحداث، ابتداءً من لحظة وقوع الجريمة، حتى إعدام الجاني والنجاح في تجاوز الأزمة، لنذير لأولياء الامور في هذه الدولة، التي أخذت على عاتقها إعادة بناء الوطن، بأن لا يكتفوا باللوم والإدانة والشتم الضمني.

نذير لمن ألقى السمع.